المحاضرة رقم...../ هيئات التعاون الدولي في المجال الاقتصادي (المالي والنقدي والتجاري)

ترتبط الأمم المتحدة بالنظام الاقتصادي الدولي عن طريق مجموعة القواعد والترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية الدولية وذلك قصد ترتيب الأوضاع الاقتصادية في العالم على نحو معين، ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية اعتمدت الدول سياسة إبرام معاهدات دولية جماعية، تحظى بقبول أكبر عدد ممكن من الدول، وتضع قواعد سلوك الدول في المسائل المتصلة بالتعاون الاقتصادي، وتنشئ في الوقت نفسه هيئات اقتصادية دولية متخصصة لمباشرة الإشراف على تطبيق تلك القواعد، وعلى هذا الأساس تم إنشاء صندوق النقد الدولي الذي يشرف على تنظيم التعاون الدولي في مجال السياسة النقدية الدولية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي يعنى أساسا بتمويل التنمية في الدول الفقيرة، ومنظمة التجارة العالمية التي تسهر على تسهيل التبادل التجاري .

أولا/ مجموعة البنك الدولي والتعاون في تمويل التنمية

هي عائلة مكونة من خمسة وكالات دولية متخصصة من وكالات هيئة الامم المتحدة والمنبثقة عن معاهدة "بروتن وودز"، تقوم بتقديم التعاون المالي الدولي للدول النامية سواء في شكل أو منح أو مشورة فنية بشأن السياسات، لمساعدة البلدان على مواجهة تحديات الفقر، وتوسيع نطاق المنافع المتأتية من التنمية المستدامة، متبنية رسالة مكافحة الفقر، وتحسين الظروف المعيشية للأشخاص في العالم النامي، وقد بدأ تأسيسها مع إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير في ديسمبر 1945 بالعاصمة واشنطن، وهي تمتع بالشخصية القانونية الدولية وبميزانية مستقلة، وقد كان مهمتها في البداية (البنك فقط) الاهتمام ببرامج إعادة الإعمار وبناء اقتصاديات الدول الاوروبية –الغربية الرأسمالية خصوصا– التي دمرتها الحرب العالمية الثانية، ومنذ ذلك الحين أصبح هدفها هو مساعدة التنمية الاقتصادية للأعضاء عن طريق تقديم القروض حيث لا يتوفر رأس المال الخاص بشروط معقولة لتمويل الاستثمارات الإنتاجية، لتنخرط فيما بعد في تمويل مشاريع الدول المستقلة حديثا، والمنخرطة في عمليات التنمية والتعمير، بالتركيز على مشاريع البنية التحتية وبناء السدود، وشبكات الري والكهرباء والطرق، وعموما كان الغرض من إنشاء مجموعة البنك الدولي هو لتحقيق الأهداف التاليـة:

– المساعدة في تعمير أقاليم الدول الأعضاء وتنميتها عن طريق تسهيل استثمار رؤوس الأموال في الأغراض الإنتاجية، وبناء اقتصاديات الدول التي دمرتها الحرب العالمية الثانية.

– تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق تقديم الضمانات الائتمانية لها وسد النقص فيها من موارد البنك الخاصة أو مما يحصل عليه من أموال.

– تشجيع نمو التجارة الدولية والحفاظ على توازن موازين المدفوعات.

– تقديم المعونات الفنية والدراسات الاقتصادية لتطوير اقتصاديات الدول الأعضاء، وقد اتسع نشاط البنك في هذا الخصوص عن طريق تقديم المعونة الفنية والخبراء الاقتصاديين ليس فقط في المشروعات التي يمولها البنك بل في كافة النواحي الاقتصادية للدول الأعضاء.

– فض المنازعات المالية بين الدول.

- تدريب موظفي حكومات الدول الأعضاء على إدارة التنمية، ولذلك أنشئ معهد التنمية الاقتصادية في واشنطن عام 1955، مستهدفا توفير خدمات التدريب لكبار موظفي الحكومة في البلدان النامية على إدارة التنمية الاقتصادية.

ومنذ الخمسينيات من القرن الماضي، أصبح البنك الدولي مجموعة من ثلاث مؤسسات هي:

البنك الدولي للإنشاء والتعمير: هو وكالة عالمية تعاونية للتنمية، وأكبر بنك إنمائي على مستوى العالم، تملكه الدول الأعضاء البالغ عددها 189 بلدا، يقدم قروضا وضمانات، ومنتجات إدارة مخاطر، وخدمات استشارية للبلدان المتوسطة الدخل، وكذلك المنخفضة الدخل، والمتمتعة بالأهلية الإئتمانية، كما يعمل على تنسيق جهود الاستجابة، والتصدي للتحديات الإقليمية والعالمية، كما يعرف بأنه الوكالة الدولية المسؤولة عن إدارة النظام المالي العالمي، والذي من شأنه تحقيق التنمية الاقتصادية، وتحسين نوعية الحياة لمواطني الدول الأعضاء، عن طريق توفير الائتمان الطويل والمتوسط الأجل، بالإضافة إلى تقديم المشورة الفنية للمشروعات التنموية.

وعلى هذا الأساس، تتنوع الخدمات التي يقدمها البنك الدولي لإنشاء والتعمير، حيث يتيح حلولا مالية مبتكرة تشتمل على المنتجات المالية (القروض والضمانات ومنتجات إدارة المخاطر)، والمعرفة والخدمات الاستشارية الشاملة المقدمة لحكومات الدول الأعضاء على الصعيدين الوطني والمحلي، كما يضطلع بتمويل الاستثمارات في جميع القطاعات كالتعمير. والصحة، والبنية التحتية (الطرق وبناء السدود والجسور والمنشآت المدنية...)، وتحسين نظم الحكم الراشد وبيئة الأعمال... كما يقدم الدعم الفني والخبرات المتخصصة عبر مختلف مراحل المشروع، كما تساعد الخدمات الاستشارية في مجال الديون العامة وإدارة الأصول الحكومات ومؤسسات القطاعات الرسمية والمنظمات الإنمائية، على بناء القدرات المؤسسية لحماية الموارد المالية وزيادتها، كما يساند الجهود الحكومية الرامية لدعم إدارة الشؤون المالية العامة، وتحسين مناخ الاستثمار، وتحسين السياسات والمؤسسات.

وكالة التمويل الدولية 1956: هي أكبر وكالة إنمائية عالمية يركز عملها على القطاع الخاص في البلدان النامية، مملوكة للبلدان الأعضاء البالغ عددها 184 بلدا، المسؤولة معا على رسم سياساتها، تختص هذه المؤسسة بتعزيز التعاون الدولي لتحقيق التنمية الاقتصادية، عن طريق تشجيع نمو مشاريع القطاع الخاص الانتاجية في البلدان النامية، حيث تقوم بالاشتراك مع مستثمرين من القطاع الخاص، بالمساعدة على تمكين إنشاء وتحسين وتوسيع مشاريع القطاع الخاص الانتاجية، وبالتالي المساهمة في تنمية البلدان الاعضاء عبر تنفيذ الاستثمارات بدون ضمانات سداد من الحكومة العضو المعنية، كما تقوم بالسعي إلى الجمع بين فرص الاستثمار ورأس المال المحلي والأجنبي وخبرات الادارة، مع السعي إلى تحفيز تدفق رأس المال من القطاع الخاص المحلي والأجنبي، إلى الاستثمارات الانتاجية في البلدان الأعضاء، والمساعدة في خلق الظروف المناسبة لهذا الغرض بتكثيف تركيزها على البلدان الأشد فقرا، وعلى المناطق الهشة والمتأثرة بالنزاعات، وزيادة الاستثمارات في الأنشطة المتصلة بالمناخ والبنية التحتية، وتعظيم الفرص المتاحة أمام المزارعين والصناعات الزراعية، وتوسيع نطاق تعميم الخدمات المالية والاجتماعية، وتعزيز الاستثمارات في التكنولوجيات المبتكرة، وتدعيم العمل التحليلي والاستشاري الموجه نحو تشجيع تنمية القطاع الخاص، وتعبئة رأس المال لهدف التنمية.

مما تقدم يمكن القول بأن نشاط ودور هذه الوكالة هو دعم وتطوير مؤسسات القطاع الخاص في الدول النامية، إلى جانب العمل كوسيط بين أصحاب المشروعات ورؤوس الأموال المحلية والأجنبية الموجهة للاستثمار، كما تضطلع بتقديم المشورة التقنية والمساعدات الفنية لمؤسسات القطاع الخاص والحكومات، والموجه نحو تشجيع تنمية القطاع

الخاص، وتعبئة رأس المال لهدف التنمية، فهي تختص بتمويل المشروعات الخاصة عن طريق تقديم القروض والضمانات، وكذا المشاركة و/أو المساهمة في رأسمالها بما يعزز ثقة المستثمر صاحب المشروع، ويشجع المقرضين والمستثمرين.

الوكالة الدولية للتنمية 1960: تختص بمساعدة أشد البلدان فقرا، تشرف عليها البلدان المساهمة البالغ عددها 173 دولة، تقدم قروضا و/أو اعتمادات ومنح، لتمويل برامج من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة التفاوتات وعدم المساواة، وتحسين المستويات المعيشية للناس، وهي وكالة مكملة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير وتشترك معه في جهاز الموظفين ذاته والمقر الرئيسي نفسه، والتقييم نفسه بمعايير صارمة للمشروعات، وهي أكبر مصادر المساعدة لـ 76 بلدا الأفقر في العالم منها 39 بلدا إفريقيا، وأكبر مصدر منفرد لأموال الجهات المانحة المخصصة لتمويل الخدمات الاجتماعية الأساسية في هذه البلدان.

تقوم هذه الوكالة الدولية للتنمية بإقراض الأموال بشروط ميسرة بدون فائدة، أو بسعر منخفض للغاية، والسداد طويل الأجل، يمتد لفترة تتراوح بين 30 إلى 38 سنة شاملا فترة سماح مدتها 05 إلى 10 سنوات، كما تقدم منحا إلى الدول التي تعاني من مخاطر ارتفاع أعباء الديون، كما تتيح الوكالة مستويات عالية من المساعدات لتخفيف أعباء الديون، عبر "مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ومبادرة تخفيض الديون متعددة الأطراف.

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار 1966: وكالة تحكيمية دولية أنشئت سنة 1966، كأحد مؤسسات مجموعة البنك الدولي، بغرض تسوية المنازعات الاستثمارية الدولية والتوفيق بين المستثمرين والدول، حول العديد من اتفاقيات الاستثمار الدولية والقوانين والعقود الاستثمارية، التي من شأنها تشجيع التدفق الدولي للاستثمارات، وتوفير الثقة في عمليات حل وتسوية النزاعات، كما أنه متاح لتسوية النزاعات الاستثمارية بين الدول بموجب عقود الاستثمار واتفاقيات التجارة الحرة، وكسجل إداري، فهو وكالة مستقلة غير مسيسة وفعالة في تسوية المنازعات الاستثمارية، عن طريق التوفيق والتحكيم أو تقصي الحقائق، وقد تم تصميم قواعد واجراءاتها لمراعاة الميزات الخاصة بنزاعات الاستثمار الدولية وأطرافها المعنية، حيث يتم النظر والبت في كل حالة من قبل لجنة التوفيق أو هيئة التحكيم المستقلة، بعد الاستماع إلى الأدلة والحجج القانونية لكلا الطرفين، كما تعزز الوكالة الوعي بأحكام القانون الدولي المعنية بالاستثمار الأجنبي، حيث تملك العديد من المنشورات منها "مجلة قانون الاستثمار الاجنبي" والتي تنشر بانتظام معلومات تخص أنشطتها وقضاياها، كما يضطلع موظفوها بتنظيم فعالياتها، وتقديم العديد من العروض التعريفية بطبيعة عملها، والمشاركة في المؤتمرات المعنية بتسوية المنازعات الاستثمارية الدولية في جميع أنحاء العالم. وعلى هذا الأساس فالمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار يختص بالمنازعات ذات الطابع القانوني، التي تنشأ بين دولة متعاقدة وأحد رعايا دولة متعاقدة أخرى المتصلة بأحد الاستثمارات، بعد موافقتهما الكتابية المشتركة على طرح النزاع على المركز، ويترتب عن ذلك استبعاد المنازعات ذات الطبيعة السياسية من نطاق اختصاص المركز، حيث يختص بالمنازعات ذات الطبيعة الاستثمارية، مثل مشكلة التحويلات الخارجية، والقيود التي تضعها الحكومات بخصوص تحكيم أرباح الاستثمارات الأجنبية للخارج، ومشاكل تأميم الممتلكات الأجنبية، ودفع التعويضات للشركات العاملة في الدول النامية، إضافة إلى مشاكل أخرى تتعلق بالقوى العاملة، وقيود الاستيراد والتصدير... بالإضافة إلى تقديم خدمات استشارية للتوفيق والتحكيم بين الأطراف المتنازعة، عبر تعيين المحكمين وتحديد المحاكم الخاصة بتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات الخارجية، لتذليل العراقيل التي تحد تدفق الاستثمارات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء المتعاقدة معها.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار 1988: تأسست كمؤسسة تابعة لمجموعة البنك الدولي، بغرض تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان الأسواق الناشئة، حيث تعمل على تخفيف مخاطر القيود على تغيير العملة، والتحويلات إلى الخارج، وكذا الاخلال بالعقود من جانب الحكومات ونزع الملكية، وانعكاسات الحروب والنزاعات الأهلية، كما تضطلع بتقديم تعزيز ائتماني للمستثمرين والمقرضين من القطاع الخاص، حيث قدمت الوكالة منذ إنشائها عام 1988، ضمانات تزيد على 55 مليار دولار في 114 بلدا ناميا.

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن الهدف الأساسي للوكالة الدولية لضمان الاستثمار، هو تعزيز وتحسين مناخ و/أو بيئة الأعمال، بغرض تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوفير الضمانات وتدليل العقبات وازالة العوائق التي تحد من تدفق الاستثمارات إلى البلدان النامية والأسواق الناشئة، مع تقديم توصيات وخدمات استشارية، وقاعدة بيانات لتشجيع الاستثمارات الاجنبية.

كما أقرت الوكالة في تقرير لها صدر عام 2016، بأنها تقوم بتوجيه مستثمرين من القطاع الخاص نحو أربع محاور ذات الأولوية لدى الوكالة، وهي: (أفقر البلدان في العالم، البلدان منعدمة الاستقرار والمتأثرة بالصراعات، قضايا تغير المناخ، الابتكار)، حيث تقع 59% من المشاريع في واحدة على الاقل من المجالات الأربعة ذات الأولوية، كما قامت بالتركيز على دعم وجودها، وزيادة بصمتها في التأثير الانمائي، عبر تزويد الملايين من الناس بالكهرباء، وتوفير فرص عمل جديدة، ونقل المليارات، وسد الفجوة و/أو ردم الهوة في البنية التحتية، وبنهاية السنة المالية 2016، كان إجمالي قيمة الضمانات المقدمة من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار 14.2 مليار دولار، منها 45% لبلدان المؤسسة الدولية للتنمية الأكثر فقرا، و10% للبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، والتي تم تخصيص 745 مليون دولار منها، للشركاء في شركات إعادة التأمين، كما أصدرت في السنة المالية نفسها رقما قياسيا – حسبها – وصل إلى 4.3 مليار دولار ضمانات.

وعموما تهدف مجموعة البنك الدولي كلها إلى التعاون الدولي الاقتصادي والتنموي وتقديم المساعدة للدول الأعضاء لتحقيق التقدم الاقتصادي ورفع المستوى المعيشي للدول الآخذة في النمو، وإن كان هناك بعض الاختلاف فيما بينهم فالبنك الدولي يقدم قروضه عموما للدول النامية التي تحاول بلوغ مراحل متقدمة من النمو الاقتصادي ولا يقدم قروضه إلا لأغراض إنتاجية، أما مؤسسة التمويل الدولية فمهمتها هي مساعدة التنمية الاقتصادية في البلدان الأقل نموا ومساعدتها على تشجيع النمو في القطاع الخاص من اقتصادها، بينما المؤسسة الدولية للتنمية فهدفها تقديم القروض ولكن للدول الأكثر فقرا وبشروط ميسرة عن البنك وأخف وطأة، وهو ما يعني أن مجموعة البنك الدولي تولي مزيدا من التركيز على البلدان الاشد فقرا، بهدف مكافحة الفقر والحد منه.

أما عن العضوية والتصويت داخل البنك الدولي فقد جعلت اتفاقية إنشاء البنك من عضوية صندوق النقد الدولي شرطا لعضوية البنك الدولي، وجواز قبول أعضاء جدد بموافقة أغلبية مجلس المحافظين بشرط سبق عضوية صندوق النقد أيضا، كذلك تفقد الدولة عضويتها بطريقة أوتوماتيكية في البنك إذا فقدت عضويتها في صندوق النقد الدولي، أما عن التصويت داخل البنك فلكل دولة عضو عدد معين من أسهم رأس المال، كما أن لكل منها 250 صوتا زائد صوتا إضافيا عن كل 100.000 دولار من أسهم البنك، وهكذا أصبحت الدول الخمس التي تشترك بأكبر عدد من أسهم رأس المال هي: الولايات المتحدة، وانجلترا، وفرنسا، وألمانيا واليابان، وتحتل الدول الصناعية الكبرى مركز الصدارة في رأس المال، وبالتالي تستحوذ على أكبر عدد من الأصوات، حيث تمتلك ست دول أكثر من نصف عدد

أسهم البنك، ولها حوالي 48% من القوة الصوتية ولا تمتلك الدول العربية إلا 3.49% من عدد أسهم البنك مما انعكس على قوتها التصويتية، كذلك دول العالم الثالث نصيبها ضئيل من رأس مال البنك وبالتالي لا تؤثر بالإيجاب على سياساته.

الأجهزة الرئيسية للبنك الدولي/ يتكون البنك من الأجهزة الرئيسية التالية:

أ – **مجلس المحافظين:** يتشكل من مندوبي الدول الأعضاء، وتقوم كل دولة بتعيين محافظ ونائب له ويعتبر السلطة العليا في البنك

ب – **المديرون التنفيذيون:** عددهم واحد وعشرون، يتم تعين خمسة منهم بواسطة الدول التي تملك أكبر الحصص في رأس مال البنك وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا واليابان، أما الستة عشر الآخرين فيجري انتخابهم عن طريق المحافظين الممثلين للأعضاء الباقين.

ج – **الرئيس:** يتم انتخابه بواسطة مجلس المديرين التنفيذيين لمدة خمس سنوات، وهو يرأس بحكم منصبه المجلس المذكور وهيئة موظفي البنك، والرئيس لا يملك حق التصويت، ويعتبر الرئيس مسئولا عن سير العمل داخل البنك، ويعاونه في ذلك عدد من الموظفين الذين يعملون تحت رئاسته.

أنشطة مجموعة البنك الدولي

يمارس البنك الدولي في عالمنا اليوم سلطة واسعة جدا، ويقوم بنشاط إنساني متعدد الأشكال، وهو وحده اليوم الذي يمنح قروضا للدول الأشد فقرا، فخلال العقد الأخير من القرن الماضي منح الدول النامية قروضا طويلة الأجل بمقدار يزيد على 225 مليار دولار، ويؤمن البنك إنشاء البنى التحتية بقروض الاستثمار، وحسب البنك الدولي فقد انصب نشاط مجموعته على جميع القطاعات المهمة في مكافحة الفقر، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين جودة حياة الناس في البلدان النامية، وقد ارتفع زيادة الطلب على خدمات مجموعة البنك الدولي لتصل إلى حوالي 60 مليار دولار عام 2015 بعد أن كانت 497 مليون دولار عام 1947، وهو ما يعكس الدور الذي يقوم به البنك في تفعيل التعاون الدولي في تمويل التنمية، كما مول البنك الدولي منذ عام 1947 أكثر من 12 ألف مشروع إنمائي، عن طريق القروض التقليدية، والتمويل لأغراض التطوير المالي، وفي مجال السياسات، والائتمانات بدون فوائد، أو بفوائد منخفضة، والمنح، مع تقديم المشورة اللازمة، ويقر البنك الدولي بالعمل في جميع المجالات الرئيسية للتنمية، من خلال اضطلاع مجموعته بتقديم نطاق واسع من المنتجات المالية والمساعدات الفنية، ومن ضمنها مساعدة البلدان في تبادل وتطبيق المعارف، والحلول المبتكرة، عند التصدي للتحديات التي تواجهها